كلمة المجلة

ثم سؤال يلح على أي محاولة للإنتاج الفكري تضطلع بها مؤسسة للتفكير، وهو كيف تنتج مراكز الأبحاث المعنى لصالح المجتمع؟ وما طبيعة تأثيرها المجتمعي في الأساس؟

يمكن في سياق الجواب عن هذا السؤال مراجعة مقولات متعددة تتصل بأدوار مراكز الأبحاث وبيوت الخبرة، ومؤسسات التفكير، كنظرية "صنع القرار" التي تقوم على دور هذه المراكز في دعم وتوجيه صناعة القرار في مستوياته المختلفة، أو مقولة "الاعتماد المتبادل" بين سلطة صنع القرار وسلطة إنتاج المعرفة، أو مقولة "التأثير المزدوج" في القرار السياسي، وفي اتجاهات الرأي العام والبنى الاجتماعية... غير أنه في نهاية المطاف، تتجلى مساحة فعل هذه المراكز في مجالين أساسيين:

أولهما: إنتاج المعرفة: بتوفر شروط موضوعية محددة، وبمواصفات مخصوصة، يمكن بها أن تندرج هذه المعرفة في دائرة المعرفة العالمة.

وثانيها: إنتاج الرموز في المجال القيمي، الذي يشكل فيه الرصيد الرمزي (بلغة بورديو Pierre Bourdieu) مصدر الشرعية ومعنى الفعل. والواقع أن مراكز البحث إنما تتولى عملية إعادة إنتاج هذه الشرعية من خلال آليات "التنخيب" التي تقوم عليها بنيتها العلمية والمؤسسية، سواء في مستوى صناعة "الباحث"/الخبير، القادر على إنتاج المعرفة وصياغة الأجوبة في مجال تخصصه البحثي؛ أو المفكر، الذي تحقق له من التراكم المعرفي الكمي، وبالتالي المقدرة النوعية، ما يؤهله لإبداع أفكار، وطرح أسئلة متجاوزة، يرتاد عبرها مساحات جديدة في الفكر. (مع التذكير بنسبية المصطلحات الدالة على الخبرة، في زمن يشهد حديثا على موتها. أحد أهم وأحدث الكتب في هذا الاتجاه كتبه توم نيكول Tom Nichols، وعنوانه: «موت الخبرة: الحملة ضد المعرفة العميقة، ولماذا هي مهمة» (مطبعة جامعة أكسفورد 2017).

وأيا ما تكن طبيعة الباحث أو المفكر في إطار المؤسسة البحثية، سواء كانت من نوع المثقف، بما هو موقف من العالم، أو موقف نقدي تحديدا من الشأن العام،

أو لم تكن؛ فإننا حين نتأمل إمكانات مراكز البحث في مجال تجديد الثقافة العلمية في مجتمعاتها، والاضطلاع بمهام الإصلاح في إطارها، خاصة أن مسؤوليات هذه المؤسسة تتمركز في مستوى بناء الوعي بطبيعة المرحلة التاريخية لمجتمعاتها، ومفارقاتها وأسئلتها واستحقاقاتها؛ يبدو لنا جليا أنه لابد من التعامل مع إشكاليتين رئيسيتين:

أولاهما: تتصل بالثقافة الإصلاحية لهذه المراكز، سواء ما كان منها صادرا عن رؤيتها ومنطلقاتها الفكرية، أو ما يتجلى في آليات اشتغالها باعتبارها جماعة علمية أو بيئة عمل. فالحديث عن الثقافة الإصلاحية لمراكز الأبحاث، هو في الحقيقة حديث عن رؤيتها لمكانتها، وإدراكها لأدوارها المجتمعية. متصلة بإشكالية المفاهيم السائدة عن الثقافة المدنية ومساندتها للإصلاح، والاجتهاد في رفد التحول المجتمعي نحوه. وهي مفاهيم طرأ الاهتمام بها في حقل العلوم السياسية منذ بداية الستينات من القرن الماضي عندما ظهرت أطروحة غابرئيل ألموند وسيدني فيريا حول الثقافة السياسية، وأبعادها الأساس: المعرفي والعاطفي والقيمي، وخضعت لإعادة نظر مستمرة لم تمكن من الاتفاق حولها إلى اليوم. ولعل ذلك ما يؤكد أن ثقافة الإصلاح في الشأن العام، وخصوصا في المؤسسات والبنى التي تؤطره لا تنتج إلا مجتمعيا.

ثانيها: طبيعة مراكز الأبحاث نفسها، وديناميةالأدوار التي تضطلع بها، أو يمكنها أن تؤديها لصالح المجتمع في سيرورته. فإذا ما نحن انتبهنا إلى السياق المؤسس لهذه المراكز، وجدنا أنه مرتبط بعلاقة وطيدة مع تدبير استراتيجيات الصراع على الصعيد الدولي. فمركز الأبحاث الذي يؤَرَّخ به لبداية هذه المؤسسات هو معهد الدراسات الدفاعية في بريطانيا 1831، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فكان أول مركز للأبحاث هو معهد كارنيغي "للسلام" عام 1910...

أضف إلى ذلك إشكالية التمويل، وعلاقته باستقلالية المؤسسة البحثية في منطلقها وبرامجها البحثية على السواء، وهي إشكالية تتفاقم ولا شك زمن الاستقطاب. أما في مثل المرحلة التي تعيشها مجتمعاتنا، وقد تحول الاستقطاب داخلها إلى صراعات بينية، وحروب داخلية وطنية وإقليمية، فإن هذه المراكز وإنتاجها "البحثي" كثيرا ما تتحول إلى أدوات في تلك الصراعات. وهي إن تكن

أدوات ناعمة، فإن أسلحتها التي تتجسد في المعلومة والدراسة وصناعة الصورة والتوجه والسياسات... كثيرا ما أضحت أبلغ في الفتك. إذ تصبح أداة شرعنة للحروب، ووقودا لا يزيدها إلا استعارا.

ثم إذا نحن تجاوزنا الإشكالات الذاتية في مراكز الأبحاث، تبدت أمام نظرنا عقبات أخرى تتصل بظروف عملها الواقعية، وبخاصة مداخل التأثير في الشأن العام، وقدرتها على رفد صناعة القرار، أو بالأحرى عجزها عنه، وما ينتجه من الإحساس بهدر طاقات البحث والباحث بإزاء نخب سياسية متعالمة، أو نخب بيروقراطية لا تلتفت إلا إلى الأجوبة الجاهزة دون الأسئلة، بل إلى الأجوبة التقنوية والإجرائية تحديدا، المنتزعة من أي سياق معرفي أو ثقافي أو سياسي.

ومن هنا يبدو التحدي الذي يواجه المؤسسة البحثية في بلادنا وهي تسعى إلى فتح آفاق جديدة للخروج من صعوبات الواقع الماثل، وتقترح سياسات تجسد مطلب الإصلاح. ذلك التحدي هو-في الأساس-إعادة الاعتبار إلى فكرة العمل العام، ومن ضمنه العمل البحثي والفكري المؤسسي، إعادة الاعتبار إلى السياسة باعتبارها عملا إصلاحيا، أو هي كما تفيدنا حكمة التراث: وقوف مبدئي على سلامة مسار الإصلاح. ألم يقل الأقدمون إن "السياسة هي القيام على الأمر بما يصلحه"، وفي تعريف آخر "ما تكون معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد"؟ أليس هذا الإصلاح اليوم هو جوهر العمل العام؟ ويسبقه في ذلك النظر العام؟ نظر الباحث والمفكر ومؤسستهما؟

انطلاقا من هذه الرؤية لأهمية "النظر العام"، بما هو تفكير في الإصلاح، وبحث في وسائله وأدواته، يأتي إصدار المجلة المغربية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مشاركة في إنتاج المعنى، وإعادة التفكير في المفاهيم الحاكمة والأفكار السائدة في مجالنا الفكري والعمومي الراهن، وإسهاما فيما تقتضيه إعادة التفكير تلك من تعامل بحثي وفكري مع ماهية الإنسان، ومكونات العقل الجمعي، وأدوات التفكير، ومقومات الاجتماع، وهوية الجماعة، وتحديات الأوطان التي لا تنفك عن تحديات الإنسان. مطلق الإنسان. ألم ينقل ابن قتيبة في كتابه "أدب الدنيا والدين"

عن بعض الحكماء قولهم "الأدب أدبان: أدب شريعة وأدب سياسة، فأدب الشريعة ما أدى الفرض، وأدب السياسة ما عمر الأرض"؟

بسعة العلوم الاجتماعية والإنسانية وآفاقها الرحبة، ومن مداخلها البحثية الغنية الاتساع، تسعى هذه المجلة، وفق رؤية معرفية مجتمعية هي رؤية المؤسسة التي تصدر عنها، إلى بلوغ أفق السؤال. السؤال المسؤول.

والله الموفق

كتبه د. سمير بودينار